

Distr.
GENERAL

S/1995/1054
22 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل بيانا صحفيا لسعادة السيد إيساياس أفويركي، رئيس دولة إريتريا، صدر في أسمره في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الحالة في أرخبيل حنيش في البحر الأحمر (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عمتم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمديميكال كاساي
الممثل الدائم

مرفق

بيان صحفي لسعادة السيد إيساياس أفويركي، رئيس دولة إريتريا صدر في أسمرة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الحالة في أرخبيل حنيش في البحر الأحمر

١ - لا خلاف على أن تحقيق حل دائم للنزاع يكمن حصرا في الوساطة الدولية. وبناء عليه، ينبغي توجيه جميع الجهود المشتركة التي يبذلها البلدان نحو إيجاد الطرق والوسائل لتحقيق هذا الهدف الرئيسي. وسيكون التفكير في خيارات أخرى للتوصل إلى حل خارج هذا الإطار، غير حصيد أو عملي.

٢ - وفيما يتعلق بمسألة الجنود الأسرى، فهذه ليست مسألة يمكن أن تستغل كمنقطة للمساومة أو كشرط مسبق. بل وقد أبلغت هذا الموقف، بشكل مستمر وصريح، إلى الرئيس علي عبد الله صالح خلال الاتصالات الهاتفية المستمرة بيننا. كما أعرب عنه أيضا في بياننا الرسمي. إنها في المقام الأول مسألة التزام من جانب الحكومة الإريترية. وبناء عليه، لا يمكن قبولها كشرط مسبق. وفي الواقع ستسلم حكومة إريتريا جميع الأسرى إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في أسمرة وفقا للإجراءات الدولية المعتادة كما ستعمل في الوقت ذاته على كفالة رفاهم.

٣ - أما فيما يتعلق بمسألة الجلاء عن الجزر - فأياضا، وكما أعلمت الرئيس علي عبد الله صالح مرارا وتكرارا - إذا اتفق البلدان من حيث المبدأ على سحب قواتهما من أرخبيل حنيش، ينبغي إنشاء هيئة وساطة محايدة مقبولة لدى الطرفين وذلك إلى حين إيجاد حل دائم للنزاع عن طريق التحكيم الدولي. وستكلف هذه الهيئة، التي ستؤدي مهامها بموجب أنظمة وقواعد تشغيلية واضحة يوافق عليها الطرفان، بمهمة مراقبة ورصد عملية الإجلاء وما يستتبعها إلى حين توصل التحكيم الدولي إلى قرار. إن إنشاء هذه الهيئة أمر ضروري لأنه لا يمكن للطرفين تحقيق هذه المهمة بحسن النوايا وحدها. إلا أن مطالبة إريتريا وحدها بالانسحاب، كشرط مسبق وبطريقة تتسم بالترهيب، هو أمر غير مناسب وغير مقبول.

٤ - إن الاتهامات التي لا أساس لها التي أطلقت، بما فيها الادعاء بأن الحكومة الإريترية احتجزت صيادي سمك يمينيين؛ وبأن قوى خارجية تستخدم إريتريا؛ وغير ذلك من البيانات المماثلة المهيجة للمشاعر وغير المسؤولة ليس من شأنها إلا أن تقود هذه المسألة إلى مسار محفوف بالمخاطر، مما يجعل التوصل إلى حل جيد التوقيت أمرا صعب المنال. لذا أحث على الامتناع بالشكل الواجب عن هذه الحملات الاستفزازية.

٥ - إنني أتفهم تفهما عميقا القلق والسخط اللذين يشعر بهما أخي، الرئيس علي عبد الله صالح، نتيجة هذه الأزمة التي نشأت مؤخرا. لذا وهنا أيضا، وبدلا من الإمعان في تبادل الاتهامات، أكرر الاقتراح السابق الذي أبلغته إياه والقاضي بإنشاء هيئة حيادية ومستقلة للتحقيق في الحادث. إن توجيه الاتهامات المغرضة والتهديدات بين الأخوة هو أمر غير ملائم ولا مثمر. وعلى غرار ذلك لن تخدم الشروط المسبقة والترهيب أي غرض لأنه لا يمكن تصحيح الأخطاء بأخطاء أخرى. وانطلاقا من هذه الروح، أناشد مرة أخرى الرئيس علي عبد الله صالح بأن يبذل الجهود اللازمة للمساهمة في استئناف حوار بناء ينبغي أن نجريه كأخوة ورجال دولة. إنني، وأنا أدمع دعما قويا المبادرة التي أطلقها رئيس الوزراء مليس زيناوي، أناشد القادة المعنيين الآخرين الانضمام إلى هذا المسعى.
